

قانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٤ م  
بتعديل بعض احكام قانون الجهاز  
المركزي لدرقابة الاداريه العامه

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها  
المادى الثالث لسنة ١٣٩٣/٩٢ من وفاة الرسول الموافق ١٩٨٣ م التى  
صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات  
والاتحادات والروابط المهنية ( مؤتمر الشعب العام ) فى دور انعقاده  
المادى التاسع فى الفترة من ٨ الى ١٢ جمادى الاولى ١٣٩٢ من وفاة  
الرسول الموافق ١١ الى ١٦ فبراير ١٩٨٤ م ،  
وبعد الاطلاع على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ م فى شأن اعادة  
تنظيم الجهاز المركزي للرقابة الادارية العامة ،

صيغ القانون الآتى  
( المادة الاولى )

تعديل المواد ( ١ ، ٤ ، ٤٠ ، ٤٥ ) من القانون رقم ( ٨٨ ) لسنة  
١٩٧٤ م فى شأن اعادة تنظيم الجهاز المركزي للرقابة الادارية العامة  
على الوجه الآتى :-

« المادة ( ١ )

الجهاز المركزي للرقابة الادارية العامة هيئة مستقلة تلحق بمؤتمر  
الشعب العام وتختص بالرقابة على جميع الجهات المذكورة فى المادة  
( ٤ ) من هذا القانون ، ولا يستثنى من تلك الجهات الا التى يصدر بشأنها  
نص صريح فى هذا القانون »

« المادة ( ٤ ) :

يهدف الجهاز أساسا الى تحقيق رقابة فعالة على الاجهزة التنفيذية  
فى الدولة ومتابعة أعمالها ، للتأكد من مدى تحقيقها لمسئولياتها وادائها  
لواجباتها فى مجالات اختصاصاتها وتنفيذها للقوانين واللوائح ومن أن  
العاملين فى الدولة يستهدفون فى أداء أعمالهم خدمة الشعب ، كما  
يعمل الجهاز على الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء الوظيفة  
أو الخدمة العامة وتحقيقها واتخاذ الاجراءات اللازمة لمساءلة مرتكبيها ،  
وفى سبيل تحقيق هذه الاغراض ، يباشر الجهاز الاختصاصات المنصوص

عليها في القانون بالنسبة الى الامانات واللجان الشعبية للبلديات والهيئات والمؤسسات والشركات والمنشآت العامة والجمعيات بمختلف أنواعها ، وكذلك الشركات وأجهزة القطاع الخاص التي تمارس أعمالا لحساب الجهات السابقة ، أو أي جهة تساهم فيها الدولة أو تشرف عليها » .

« المادة ( ٤٠ ) :

( أ ) يتم التحقيق مع المصعدين من قبل مؤتمر الشعب العام ، بناء على قرار مسيب ، يصدر من مؤتمر الشعب العام ، ويكون التحقيق في هذه الحالة بمعرفة لجنة خاصة يشكلها مؤتمر الشعب العام لهذا الغرض .

كما تقام الدعاوى التأديبية ضدهم عند مخالفتهم للواجبات المنوطة بهم بقرار من مؤتمر الشعب العام متى تطلبت نتائج التحقيق ذلك .

( ب ) مع عدم الاخلال باختصاص الجهات القضائية يخضع أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للبلديات واللجان الشعبية النوعية بها واللجان الشعبية للفروع واللجان الشعبية للمحلات واللجان الشعبية للشركات والمنشآت العامة وفروعها ، للاجهزة الرقابية للدولة ، على أن يتم التحقيق والمساءلة مع أمناء وأعضاء تلك اللجان وفقا للقواعد التالية :

١ - لا يتم التحقيق مع أمناء اللجان الشعبية للبلديات الا بعد اخطار أمين اللجنة الشعبية العامة .

٢ - لا يتم التحقيق مع أمناء وأعضاء اللجان الشعبية النوعية في البلديات وكذلك أمناء اللجان الشعبية للفروع وأمناء اللجان الشعبية للمحلات الا بعد اخطار أمين اللجنة الشعبية للبلدية المختص .

٣ - لا يتم التحقيق مع أمناء اللجان الشعبية للشركات والمنشآت العامة الا بعد اخطار أمين اللجنة الشعبية العامة النوعية أو أمين اللجنة الشعبية للبلدية التي تتبعها الشركة أو المنشأة حسب الاحوال .

٤ - لا يتم التحقيق مع أمناء اللجان الشعبية لفروع الشركات والمنشآت الواقعة بدائرة اختصاص البلدية الا بعد اخطار

أمين اللجنة الشعبية النوعية المختص في البلدية .

وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في البنود الاربعة السابقة ،  
يجب أن يتضمن الاخطار المشار اليه ملخصا للمخالفة موضوع التحقيق »

« المادة ( ٤٥ ) :

يتولى ديوان المحاسبة مراجعة حسابات الجهاز ويبلغ نتيجة هذه  
المراجعة الى امانة مؤتمر الشعب العام .

( المادة الثانية )

يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مؤتمر الشعب العام

صدر في ١٨ ذو القعدة ١٣٩٣ من وفاة الرسول  
الموافق ١٥ أغسطس ١٩٨٤ م